

بيان بشأن الغارات الإسرائيلية على النبطية وبلدة محبيب

يعرب مركز القانون الدولي الإنساني عن قلقه العميق إزاء التصعيد الأخير للعنف في لبنان، وخاصة الهجوم على مقر بلدية النبطية، والذي أسفر عن مقتل رئيس البلدية و16 آخرين، فضلاً عن 52 جريحاً. بالإضافة إلى ذلك، تفجير كمية كبيرة من المتفجرات في بلدة محبيب مما أدى إلى تدمير المنطقة وتسبب في دمار واسع النطاق.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، لكي يكون الهجوم على هدف عسكري قانونياً، يجب الالتزام بمبادئ التناسب والحيطة بشكل صارم. ويتطلب مبدأ التناسب ألا يكون أي ضرر عرضي يلحق بالمدنيين أو الأعيان المدنية مفرطاً مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة. ويفرض هذا الالتزام اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب، أو على الأقل تقليل، الضرر الذي يلحق بالمدنيين. وتشمل التدابير الاحترازية اعتبارات مثل توقيت الهجمات، وتجنب العمليات العسكرية في المناطق المأهولة بالسكان، واختيار وسائل وأساليب القتال المناسبة بالنسبة للهدف، وتوقع الانفجارات الثانوية المحتملة عند استهداف مواقع تخزين الأسلحة.

يجب توجيه إنذار مسبقاً ومجدياً في حالة الهجمات التي قد تمسّ السكان المدنيين، وتزويدهم بالوقت الكافي والوسائل اللازمة لإخلاء المنطقة بأمان. والمدنيون الذين يبقون في مكانهم بعد التحذير لا يفقدون حمايتهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

يحظر القانون الدولي الإنساني صراحة الهجمات التي تضرب الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز. وتشمل هذه الهجمات تلك التي لا توجه ضد هدف عسكري محدد أو تستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد، مثل قصف المناطق أو "القصف الكاسح"، حيث يتم التعامل مع مناطق بأكملها تحتوي على أهداف عسكرية ومدنيين وأعيان مدنية على أنها هدف عسكري واحد ويتم مهاجمتها دون تمييز.

ويؤكد مركز القانون الدولي الإنساني أن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من المرجح أن ينتهك حظر الهجمات العشوائية ويخاطر بإحداث ضرر مفرط بالمدنيين والأعيان المدنية.

إن الضرر الواسع النطاق الذي لحق بأرواح المدنيين وممتلكاتهم في الهجمات قيد النظر يعزز الحاجة الملحة إلى أن تفي جميع الأطراف المتنازعة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وفي الختام، يؤكد مركز القانون الدولي الإنساني أنه يجب على جميع الأطراف المتنازعة الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. كما يحث مركز القانون الدولي الإنساني جميع الأطراف على السماح بإجراء تحقيقات مستقلة في مثل هذه الهجمات التي ينتج عنها هذا المستوى المرتفع من الضحايا والتدمير للبنية التحتية المدنية.

في الختام، يشدد مركز القانون الدولي الإنساني على ضرورة أن تلتزم جميع أطراف النزاع بالامتنال الصارم للقانون الدولي الإنساني لضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية إلى أقصى حد ممكن. كما يحث المركز جميع الأطراف على السماح بإجراء تحقيقات مستقلة ودعمها في جميع هذه الهجمات التي تسببت في وقوع عدد كبير من الضحايا وتدمير للبنية التحتية المدنية.